فعالية إطلاق

تقييم العلاقات الزوجية

خلال السنوات الخمس الأولى من الزواج في العالم العربي

استدامة مؤسسة الزواج

من واقع القيم والقانون والسياسات العمومية

الدكتورة خديجة مفيد

المغرب

1- مدخل عام:

عرف الواقع الأسري العربي تصاعد وتيرة الطلاق في جل بلدان العالم العربي خلال الخمس سنوات الأخيرة

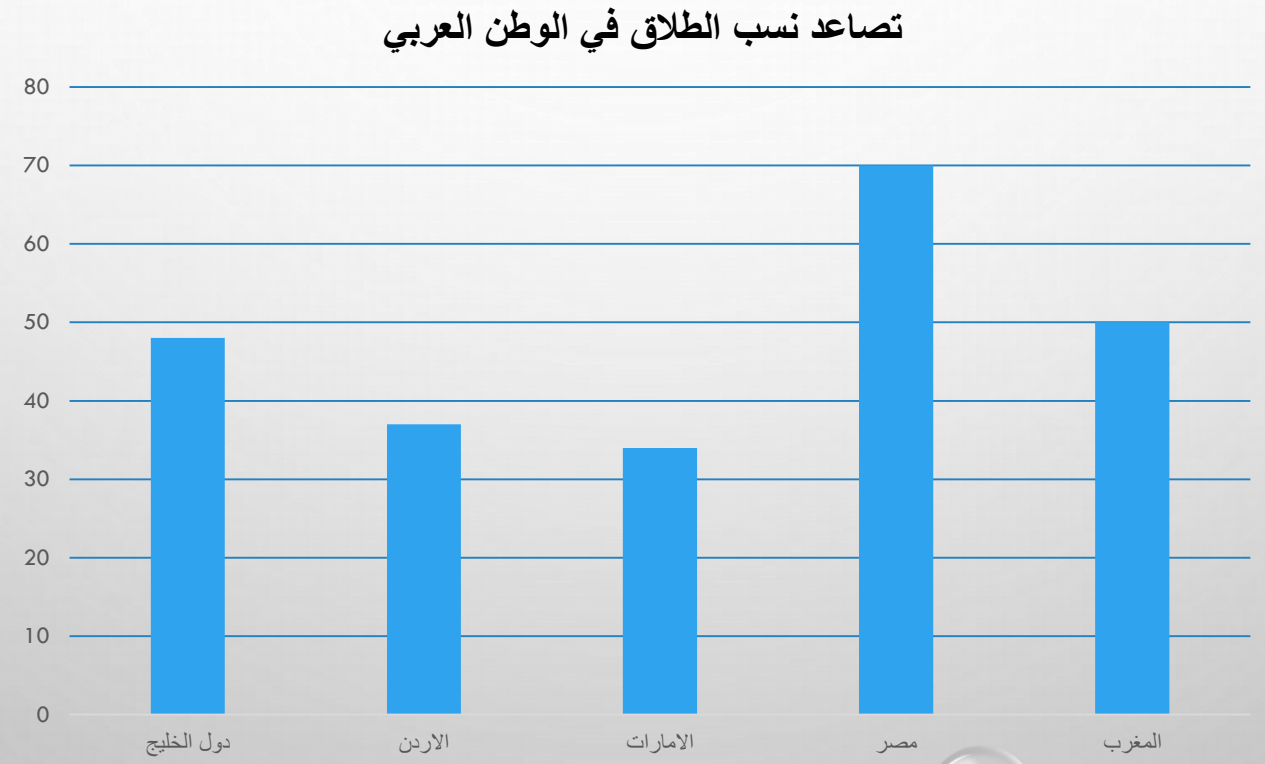

الدكتورة خديجة مفيد

المغرب

وتيرة الطلاق حولت الانفصال لظاهرة سوسيولوجية في الوطن العربي متناقضة مع رؤية وقيم وأحكام محتوى الحياة الاجتماعية العربية:

رؤية	قيم	أحكام
- الزواج الشرعي - الزواج مقدس - الزواج بين رجل وامرأة	- القوامة - الحافظية - التكامل الزواجي	- عقد شرعي - مهر - حقوق الزوجين بموجب أحكام الشريعة

الدكتورة خديجة مفيد

المغرب

2- أسباب وعوامل ظاهرة الطلاق في العالم العربي:

أ- العوامل الداخلية والخارجية

- **العوامل الداخلية:**
- ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة وتحملها للمسؤوليات الخارجية
- تطور شخصية المرأة اتجاه رفض الظلم في مقابل حرص الرجل على المحافظة على مكتسبات الماضي والحصول على مخرجات الحاضر دون أية مراجعة أو تغيير

مما أفرز:

الاصطدام والاحتكاك والاستعداد لتبني المنظومة البديلة

2- أسباب وعوامل ظاهرة الطلاق في العالم العربي:

أ- العوامل الداخلية والخارجية

- **العوامل الخارجية:**
- تمكن استراتيجيات العهد الدولي من السياسات القومية للوطن العربي
- التوقيع والإلتزام القسري بالاتفاقيات الدولية من تحديد النسل إلى اتفاقية سيداو
- ادماج المواثيق الدولية في الدساتير
- الارتهان للتمويل الخارجي وتنفيذ البرامج دون افتحاص ملاءمتها للواقع العربي
- تعميم ثقافة تحقيق الذات
- التغيير الجذري للمصطلحات الضابطة للمفاهيم والمحتويات العربية
- التغيير المتتالي لقوانين الأسرة بما يخدم الحياة الفضلى للفرد وليس للأسرة

2- أسباب وعوامل ظاهرة الطلاق في العالم العربي:

محفزات وثيرة الطلاق

- طغيان نمط الاستهلاك على التفكير والسلوك الاجتماعي بسبب إحباط الواقع لمستوى سقف التوقعات والانتظارات
- الهشاشة والفقر كعامل من عوامل الاحباط الاجتماعي
- انعدام أو تآكل منظومة متكاملة لتأسيس مفهوم الزيجة بما تتطلبه من مهارات تحقيق التوازن بين الزوجين وإدراك آلية تدبير الخلاف الزوجي
- ارتفاع سقف التطلعات والتوقعات والانتظارات عن سقف الواقع المادي والمعنوي
- تراكمات الماضي وتشمل:

العنف والقهر الزوجي الذي بدوره يكشف الفقدان الكلي أو الجزئي لمهارات تدبير الخلاف الزوجي وتفاعلها مع المعطيات الشخصية للمكونات الاجتماعية والنفسية مما يعرقل في ايجاد الحلول.

2- أسباب وعوامل ظاهرة الطلاق في العالم العربي:

محفزات وثيرة الطلاق

- الاستسلام التام للمنظومة البديلة
- ابتداءا بالمصطلحات
- مرورا بالقيم
- استقواءا بالتشريعات
- تمكينا بالسياسات العمومية
- تعميما بالتثقيف عبر وسائل الاعلام ومحتوى الفنون(فن السنيما وفن الدراما...)

3- استدامة الزواج فى ظل القوانين والقيم والسياسات العمومية

إن تحليل الواقع العربي من خلال معطيات الرصد وأرقامه يقتضي مقاربة شمولية واستشرافية لنتائج أفضل لواقع الأسرة العربية تمر عبر أربع مستويات:

1- مستوى تشخيص الواقع: هو ما وقفنا عليه من خلال مجموع تقارير الرصد التي قامت بها العديد من المؤسسات سواء منها الرسمية أوالمدنية أوذات التخصص المجالي فى القضاء أوالأسرة أو المراكز البحثية حيث تتقاطع في النتائج والحصيلة المنذرة بتحول كبير في بنية الأسرة والمفاهيم البانية لها تؤشر عليها الأرقام الصاروخية لظاهرة الطلاق في جميع مراحل دورة الحياة فعلى سبيل المثال لا الحصر يتطلق 50% من المتزوجين.

إن هذه الحصيلة ليست وليدة اليوم أو نتيجة عامل واحد بل هو سيرورة ونتيجة لبرمجة استراتجية اعتمدت تغيير القوانين والتشريعات(دساتير القانون العربي ومدونات الأسرة في الوطن العربي)

التغيير الاجتماعي والاقتصادي (دمج المؤسسة الرأسمالية للمرأة واستغلال طاقتها لصالح العالم الرأسمالي وليس لصالح الأسرة).

3- استدامة الزواج فى ظل القوانين والقيم والسياسات العمومية

إن تحليل الواقع العربي من خلال معطيات الرصد وأرقامه يقتضي مقاربة شمولية واستشرافية لنتائج أفضل لواقع الأسرة العربية تمر عبر ثلاث مستويات:

2- مستوى التكييف الحذر ومعالجة القضايا الآنية: إن استدامة الزواج في المجتمع العربي تقتضي إدراك النخب وممثلي مسؤولية السياسات العمومية ورجال الفكر والثقافة بطبيعة المرحلة وما تقتضيه من ضرورة نهج منهج التكيف الحذر وذلك بالاستناد إلى منظومة القيم الحضارية للمجتمع العربي القائمة على:

المرجعية الدينية	المرجعية اللغوية	المرجعية القيمية للثقافة العربية

الدكتورة خديجة مفيد

المغرب

3- استدامة الزواج فى ظل القوانين والقيم والسياسات العمومية

3- مستوى البناء الاستشرافي والتفكير الاستراتيجي: إن استدامة الزواج تقتضي منهجا متكاملا في معالجة الظاهرة، واشتغالا فى ظل استراتيجية بعيدة المدى، بمنهجية تكاملية وتقاطعية بين جميع القطاعات الحكومية والمدنية، و بين الفاعلين والخبراء.

ولا يمكن تجاوز هذه الأعطاب إلا بإصلاح واع ومدرك لاحتياجات المجتمع العربي في ظل محتوى القيم والتوجهات العربية

أ- على مستوى القوانين

يؤشر الارتباك بين قوانين الوطن العربي والمواثيق الدولية المضطرة البلدان الموقعة عليها للإلتزام بها والخضوع للمحاسبة والعقاب على رفضها أو الاعتراض عليها، أزمة هوياتية وصعوبات لإستجابة لحاجات المجتمع الواقعية ومواجهة الضغوطات الدولية والنجاح في الملاءمة المحققة للتوازن ما بين ماهو عربي قومي وما بين ما هو دولي، مما يؤكد على ضرورة إيجاد آلية للخروج من هذا النفق وذلك بـ:

- وضع فلسفة ومقاصد أساسية ينطلق منها في تفسير وتقصيد كل إصلاح قانوني يؤكد ويتوخى المصلحة الفضلى للأسرة
- يقوم على قيم العدل والإنصاف والكرامة وتوخي إسعاد الناس في ظل هوايتهم واختياراتهم
- يستوعب التحديات الدولية ويدرك مآلات الانخراط في العهد الدولي تحت طائلة الارتهان المادي وعدم الاستقلالية الاقتصادية ويؤسس آلية التكييف الحذر والاستشراف الاستراتيجي لسيرورة المجتمعات العربية في ظل محتوى العربي القيمي والحضاري، واحتياجات المجتمعات الواقعية.
- بناء جهاز مصطلحي ناظم مستنبط من البنية المعرفية العربية ومحتواها المعرفي والثقافي في إطار شرعية الزواج وفلسفة التكامل ومقتضيات الأدوار المؤمنة للتوازن في العلاقات الأسرية بتفعيل دور القوامة وتفعيل دور الحافظية لتحقيق الرعاية والحماية من الرجل للأسرة وللأمن النفسي والتربوي من المرأة للأسرة.

ب- على مستوى القيم

تحتاج المجتمعات العربية اليوم إلى التمكين للقيم في برامج التعليم والتربية في منهاج تربوي كامل يشمل قيمتي المودة والرحمة، وقيمتي الستر والاحترام، وقيمتي التحالف والتعاون، وقيمتي الستر والسكن، وقيمتي الحوار والاستماع لتحقيق وتمكين التطور واستعادة المكانة للأسرة ومكوناتها.

لذلك سيكون مسلك التدريب والتأهيل على مهارات ذلك ضرورة تعليمية وتدريبية يجب أن يركز عليها ضمن المهارات الاجتماعية التي يجب أن يكتسبها المتعلم خلال مساره الدراسي التأهيلي.

ج- على مستوى السياسات العمومية

إن الواقع الحالي والتطور الحاصل فيه بشكل متسارع يتميز بخصوصية بارزة تتجلى في:

1- الخاصية النظمية والنسقية: مما يجعل منها من المستحيل حل مشكل كيفما كان نوعه ضمن هذا المنهاج أي المنهاج النظمي النسقي.

ولذلك فالشراكة والتنسيق سواء داخل الوطن الواحد أو بين الأوطان العربية في ظل رؤية نسقية ونضمية. بات أمرا حتميا ومسلكا منهجيا لا يمكن أن يغض الطرف عنه في معالجة القضايا ذات المشترك القومي سواء في مجال السياسات الأسرية الاحتماعية أو في المجالات الأخرى، لذلك نقترح أن:

2- يقوم الفاعلون من خبراء وعلماء ومؤسسات بحثية بمراسلة المؤسسات القومية والأممية وضياغة مذكرات اقتراحية موحدة الرؤيا والنسق والأهداف

3- توحيد السياسات التعليمية والتربوية للتمكين لمفهوم الأسرة وحقوقها وواجباتها في المنهاج التعليمي التأهيلي في الوطن العربي

4- وضع منهاج متكامل يراعي الخصوصيات المحلية لكل بلد ويوحد المعطيات الأساسية في التأهيل الزواجي والتدريب على إدارة وانجاح الأسرة وابراز أهمية فهم مقومات العلاقة الأسرية الزواجية والعلاقة الأسرية الوالدية وكيفية تدبير الخلاف الزواجي والتدبير المالي للأسرة.

ج- على مستوى السياسات العمومية

5- ايجاد منظومة موحدة للصحة الأسرية والعلاج الأسري، وتوحيد التشريعات والقوانين الخاصة بالصحة النفسية الأسرية وتخصيص الفضاءات والميزانيات لها.

6- إيلاء الأهمية للمؤسسات الدينية وتمكينها من تعزيز دورها في ضمان الأمن الروحي للأسرة وتقوية الروابط والعلاقات على أساس ديني وقيمي.

7- دعم المجتمع المدني المتخصص في العلاقات الأسرية والوالدية والزواجية وتأهيله وتدريبه وعقد الشراكة معه لتنفيذ البرامح التي تضعها السياسات العمومية للوطن العربي أو البلدان العربية وتقييمها وتقديم المذكرات الاقتراحية من أجل تطويرها وتقدمها.

ج- على مستوى السياسات العمومية

وإن من أهم ما نقترحه هو ضرورة التباحث في ما يمكن الدول العربية من التحرر من الارتهان للصناديق الدولية والتمويل الأجنبي الذي خرب البناء الحضاري للمجتمع العربي من جهة ومن جهة ثانية أعاق التفكير من الداخل، حيث أصبحت المؤسسات عبارة عن أجهزة ناقلة أو منفذة خارج السياق النسقي.

وللحد من ذلك لابد من إيجاد صندوق مالي من المال العربي والإسلامي تخصص منه ميزانية مقيدة للأسرة تغطي إنشاءها ومتابعتها وتأهيلها، ودعمها لأنها باتت صمام الأمن الاجتماعي والنفسي الوحيد في ظل ما تعانيه مجتمعات الوطن العربي من هشاشة وحروب متتالية وإبادات جماعية وتهجير قسري واتجار بالبشر، حيث أنها لم تعد قادرة على أخذ نفسها لذلك نقترح مجموعة من المحفزات والدعائم التي نقترح أن تتولاها المؤسسات الأميرية والدستورية الداعمة لسياسات العمومية من مثل:

ج- على مستوى السياسات العمومية

- تخصيص ميزانية للتشجيع على الزواج ودعم الأمومة
- تخصيص صندوق لتشجيع الشباب على الزواج وفق معايير ناهضة بالمجتمع تأخذ بعين الاعتبار أزماته من مثل:
- تخصيص منح للشباب الذين يتزوجون أترابهن في السن والمستوى الدراسي أو من يتزوجون أكبر منهم سنا لمجاوزة العنوسة
- تخصيص الدولة للمتزوجين الجدد أو المقبلين على الزواج سكنا يتم اكتراءه مباشرة من الدولة بأثمنة رمزية دعما لنشأة الأسرة.
- الرفع من دعم الولادة الثانية والثالثة...
- توزيع الأراضي على المتخرجين من الجامعات وتشجيعهم على بناء سكن لتشجيعهم على إنشاء أسرة.
- تخصيص جائزة البيت المستقر لمن نجح فى تجاوز الخمس سنوات الأولى
- تخصيص جائزة الأسرة القيادية
- ترميز الوالدية الايجابية

د - على مستوى السياسة الإعلامية

وضع سياسة إعلامية ترفع من قيمة الأسرة وتمكن للقيم الأسرية وتبرز فلسفة القوانين كتخصيص دعم للأفلام والمسلسلات لتعزيز تعامل العائلة وجعل أبطال المسلسلات حاملي قيم عائلية أو نجاح عائلي أو دعم قانون مبني على فلسفة التكامل والستر والتعاون،

- تبغيض الطلاق في المسلسلات

وشـــــــــــكرا